الجامعة الدولية للمساحين

منشور FIG رقم 33

إعلان مراكش

العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي من أجل التنمية المستدامة

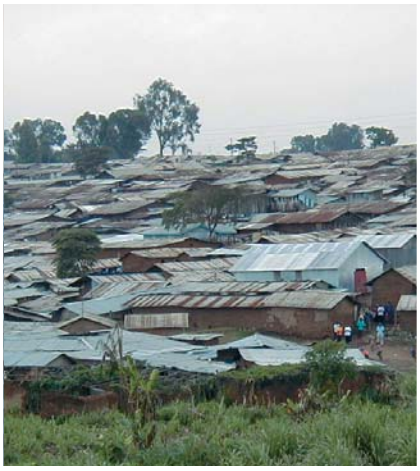

الجامعة الدولية للمساحين

الهيئة الوطنية لمهندسين المساحين – ا لطبوغرافيين

بالتعاون مع

منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة

برنامج الامم المتحدة للإسكان

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

المعهد العربي لتنمية المدن

الاتحاد العربي للمساحين

إعـــلان مراكـــش

العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي من أجل التنمية المستدامة

الجامعة الدولية للمساحين

نشر باللغة الإنجليزية
كوبنهاغن، الدنمارك

ISBN 87-90907-42-6

Published by

The International Federation of Surveyors (FIG)
Lindevangs Allé 4
DK-2000 Frederiksberg
DENMARK

Tel. +45 38 86 10 81
Fax +45 38 86 02 52
E-mail: FIG@FIG.net

March 2005

كان المؤتمر الإقليمي الثاني للجامعة الدولية للمساحين FIG حول " العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي من أجل بيئة مستدامة " المنعقد بمراكش، المغرب، من 2 إلى 5 ديسمبر 2003، من تنظيم الهيئة الوطنية لمهندسي المساحة – الطبوغرافيين (ONIGT) والجامعة الدولية للمساحين FIG. وقد انعقد المؤتمر بدعم ومساندة كل من الاتحاد العربي للمساحين (AUS) والمعهد العربي لتنمية المدن (AUDI)، وعدد من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومركز الأمم المتحدة للإسكان (UN-HABITAT)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNCEA).

وكان هدف المؤتمر تسليط بعض الضوء على قضايا مختارة من العلاقات الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي، وزيادة الوعي بهذا الموضوع المعقد. كما حاول توضيح الروابط بين سياسات الأراضي وإدارة الأراضي.

إن آجندة التفاعل بين الوسط الحضري والوسط القروي حاليا واسعة وتغطي عددا من الاهتمامات. والتفاعل يعني تبادل السلع والخدمات، والناس، والمعلومات، والأموال التي يمكن أن تقدمها هيكليات ملائمة، مثل النقل، والاتصال، والطاقة، والخدمات الأساسية. والبنية الأساسية هي العمود الفقري للتنمية الحضرية- القروية. ومع ذلك، فإن توفرها كثيرا ما ينطوي على تجارة الأراضي [off–trade] والموارد الطبيعية: فالشبكة الطرقية والسككية، وخطوط الطاقة الكهربائية لها تأثيرات سلبية لا سيما على المناطق القروية، ومن خلال تقطيعها للأرض [Landscape]. وتوفير هذه البنية الأساسية الحاسمة يحتاج إلى تحقيق التوازن بين مصالح كل من الجماعات الحضرية والقروية. فذلك هو ما سيضمن مستقبلها المشترك.

بفعل اختلاف وظائفية الأرض بالنسبة للإنسان، فإن سياسات للأرض مختلفة وإدارة للأرض مختلفة يمكن ملاحظتها بين المناطق الحضرية والمناطق القروية في العديد من البلدان. ومع ذلك فبينما تكون التنمية المستدامة للأراضي لكلتا المنطقتين مزيجا معقدا من المظاهر السياسية، والقانونية، والاجتماعية-الاقتصادية والبيئية، فإن رفاهية السكنى البشرية في الفضاء القروي والحضري لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال سياسة مشتركة للأراضي واعتماد سياسة شمولية للأراضي لدعم تسيير مستدام للأراضي.

لقد أثار العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الانتباه إلى الحاجة إلى كل من سياسة مشتركة للأراضي في المناطق القروية والحضرية ومنهجية موضوعية شمولية للوصول إلى تنمية مستدامة للأراضي وتأمين الرفاهية البشرية.

وكما هو الشأن في منشورات سابقة للجامعة الدولية للمساحين (FIG) – وبعضها تم نشره مع شركاء مثل الأمم المتحدة - يطرح هذا المطبوع موضوعا محددا ذا أهمية وفائدة شمولية. وتريد الجامعة الدولية للمساحين (FIG) كمنظمة غير حكومية أن تسهم في الأهداف الألفية للأمم المتحدة لبناء عالم مستدام وعادل وسلمي. ويعكس إعلان مراكش نتائج وتوصيات المؤتمر الإقليمي الثاني للجامعة الدولية للمساحين المنعقد بمراكش، بالمملكة المغربية، في ديسمبر 2003. وهو يسعى إلى دعم السياسيين، وكبار الإداريين، والمنظمات المهنية، وصانعي القرار، في جهودهم الرامية إلى خلق تعايش متوازن بين طبيعة مستدامة وسكنى قابلة للعيش.

وبالرغم من كون التوجهات والدروس المستفادة متعلقة بالعلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي في أفريقيا والبلدان العربية، إلا أنها يمكن أن تنطبق على المتطلبات الخاصة للفضاءات الحضرية والقروية في العالم أجمع بما في ذلك أوروبا التي تشهد حاليا نقاشا مكثفا يدور حول هذا الموضوع.

شكر وتقدير

تم الإعداد لإعلان مراكش من قبل فريق من الخبراء جرى تعيينهم في مؤتمر مراكش. وقد ترأس هذا الفريق السيد كيرهارد موكنهوبر (رئيس اللجنة الثالثة للجامعة الدولية للمساحين، إدارة المعلومات الفضائية ؛ المكتب الاتحادي للأرصاد الجوية والمساحة، النمسا). وأعضاء هذا الفريق هم :

ستيغ اينمارك	جامعة البورغ، الدنمارك [المؤلف الأول المسؤول عن القسم 5]
محمد التريد	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، الرباط، المغرب [المؤلف الأول المسؤول عن القسم 4]
روب ماهوني	إدارة معلومات الأعمال، المملكة المتحدة [المؤلف الأول المسؤول عن القسم 3]
راينفريد مانسبرغر	جامعة الموارد الطبيعية وعلوم المحياة التطبيقية، فيينا، النمسا.

تستند الوثيقة على أوراق بحث قدمت في المؤتمر الإقليمي الثاني للجامعة الدولية للمساحين في مراكش، المملكة المغربية، من 3 إلى 5 ديسمبر 2003. وقد وفرت المعلومات الأساسية لتحضير هذه الوثيقة العروض الرئيسية التي قدمها على الخصوص كل من الأستاذ الجامعي البروفسور هولغر ماغيل، رئيس ج.د.م.، حول " العلاقة البينية للوسط الحضري والوسط القروي من اجل التنمية المستدامة "، والدكتور دون اوكبالا رئيس فرع الاقتصاد والمالية الحضرية ونائب مدير قسم الإشراف والبحث، برنامج الأمم المتحدة للإسكان البشري، حول " ترويج مقاربة الروابط الإيجابية بين الوسط الحضري والوسط القروي من أجل التنمية المستدامة وخلق مناصب الشغل: دور برنامج الأمم المتحدة للإسكان البشري". وكانت عروض ودراسات مهمة أخرى ذات فائدة جمة لهذا الإعلان، لا سيما منها دراسات أعدها الدكتور جوكفودوزي ايزيكبالايك (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا)، والبروفسور بول فان ديرمولن، رئيس اللجنة 7 للجامعة الدولية للمساحين (الكداستر وتدبير الأراضي)، ودافيد بالمر (منظمة الفاو)، والبرفسور ستيغ اينمارك (الدنمارك) وابيبي سولومون هايلي (اثيوبيا) ويعقوب سعاده (لبنان).

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال هذا المطبوع، فإن المصطلح الرئيسي المكون من كلمتي الحضري – القروي المستعمل لتبيان سياقنا الفضائي، قد تم وضعه عمدا ليس لاتباع نموذج محدد يمليه ترتيب الكلمة. وهذا شيء يعتبر مهما لتجنب أي تصور ذهني يعطي، في الكتابة والكلام، أسبقية لأي من الكلمتين على الأخرى.

وأود تذكير القراء بالحقيقة الأزلية الكامنة في كلمات الوزير الأول الفرنسي الأسبق ادغار فور الذي قال : " إذا لم تعد المناطق القروية قادرة على التنفس فإن المدن عند ذاك ستختنق ".

إن إطلاق إعلان مراكش يترافق مع حدثين مهمين : المنتدى العالمي الثاني للمدن ببرشلونة، من 13 إلى 17 سبتمبر 2004، والمؤتمر بين – الإقليمي حول استراتيجية الدفع بمقاربة الروابط بين الوسط القروي والوسط الحضري من أجل التنمية وتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية بنايروبي، من 1 إلى 4 اكتوبر 2004.

بالنيابة عن الجامعة الدولية للمساحين 1، أود أن اشكر أعضاء فريق الخبراء وجميع الاختصاصيين الذين أسهموا في هذا المطبوع على عملهم البناء ومساعداتهم القيمة.

الأستاذ الجامعي الدكتور المهندس هولغر ماغيل
رئيس ج.د.م

1 أغسطس 2004.

ملخص الهيئة التنفيذية

الاكتشاف هو رؤية ما رآه كل واحد
والتفكير بما لم يفكر به أي واحد آخر.
البرت سانت جورج

كانت أهداف المؤتمر الإقليمي الثاني للجامعة الدولية للمساحين المنعقد تحت شعار "العلاقة الترابطية للوسط الحضري والوسط القروي من أجل بيئة مستدامة "، بمراكش، المملكة المغربية، البينية للوسط الحضري والوسط القروي، بغية تمكين ج.د.م. من القيام بعطاء واقعي وبراغماتي لأجندة يتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي.

وقد أقر المؤتمر بأن المسائل المرتبطة بالعلاقة الترابطية بين الحضري – القروي إنما تتجلى بشكل مختلف في مناطق العالم المختلفة وبأن من الضروري وجود خطوط موجهة في صيغة مبادئ عامة يمكن انطباقها على وضعيات محددة. والمسائل الأساسية التي يركز عليها هذا الإعلان هي : الروابط بين الوسط الحضري والوسط القروي ؛ بما فيها الامتداد الحضري والهجرة القروية. يقدر برنامج الأمم المتحدة للإسكان أن 60 % من ساكنة العالم سوف يعيشون في المناطق الحضرية في حدود عام 2015. ويوصي إعلان مراكش بان السياسات الوطنية الشمولية للأراضي تحتاج إلى التطوير والتطبيق إذا أريد تناول هذه المسائل بصورة منسقة وداخل الأجل الزمني. وتحتاج هذه السياسات إلى أن تقام على خبرة مهنية واعية. إن برنامج الأمم المتحدة للإسكان والبرنامج الاقتصادي للأمم المتحدة (UNEP) إنما يدعوان، على هذه الأرضية من التطورات والنقاشات، إلى وضع نهاية لثنائية الحضري – القروي. فهناك حاجة إلى إبراز الروابط بين الوسط الحضري والوسط القروي وفي هذا السياق فإن الطبيعة الديناميكية لهذه المسائل تعني بأن الماضي هو ليس بالضرورة دليلا جيدا للمستقبل وأن من الأساسي الانخراط في حلول جديدة وتجديدية إذا شئنا مواجهة هذه المسائل في الزمن المتاح.

ترتكز هذه الوثيقة على ثلاثة قضايا مترابطة فيما بينها تتفرع منها قضايا ثانوية هي : المفاهيم المؤسسية والحكامة (تدبير الشأن العام) ؛ البنيات الأساسية للأرض و الموارد الطبيعية،وتقدير القدرات وتنميتها. وكل فرع يولد توجيهات، ودروسا مستفاد منها، ويرسم طريقا إلى أمام لكل مسألة. ويقر إعلان مراكش بان هذه القضايا لا يمكن حلها عن طريق فصلها عن بعضها، وهذه الوثيقة تسعى إلى الإسهام في الرؤية الشمولية المطلوبة من أجل إدخال تحسينات على العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي. والبلدان تشجع على القيام بالعمل المناسب طبقا لإعلان مراكش حول العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي.

إعلان مراكش حول العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي

تقر ج.د.م. وشركاؤها في مؤتمر مراكش بأن الوسط الحضري والوسط القروي منقسمين في مختلف مناطق العالم ويؤمنون بأن الانخراط المشترك للجميع من اجل مواجهة هذه المسألة أمر أساسي للوصول إلى ظروف عيش إنسانية مقبولة على امتداد العالم.

يوصي إعلان مراكش بتطوير سياسة وطنية شمولية للأراضي يجب أن تتضمن :

- الأعمال المؤسسية والحكومية المطلوبة من اجل التوصل إلى التدبير الجيد للشأن العام.
- البنيات الأساسية لإدارة الأراضي لتوجيه ومراقبة استغلال الأراضي، وقيمة الأراضي، واستعمال الأراضي، دعما لتدبير مستدام للأرض.
- الأدوات اللازمة لتقييم القدرات وتطويرها على المستوى المجتمعي، والمنظماتي، والفردي.

إن ج.د.م. وشركاءها في مؤتمر مراكش يدركون بأن العلاقة الترابطية الجيدة بين الوسط القروي والوسط الحضري من أجل التنمية المستدامة هي مظهر مركزي لتدبير جيد للشأن العام على امتداد العالم. من هذا المنطلق تساهم منظمات غير حكومية مثل ج.د.م. على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني والمحلي من اجل تحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المطلوب كأساس للرفاهية البشرية.

المحتويات

1. مقدمة

2. نقطة التركيز السياقية
   1.2. الروابط بين الوسط الحضري والوسط القروي
   2.2. الامتداد الحضري والهجرة القروية
   3.2. سياسة الأراضي
   4.2. تنمية الأراضي

3. المفاهيم المؤسساتية ومفاهيم التدبير الجيد للشأن العام
   1.3. الغاية
   2.3. السياق
   3.3. الاسترشاد
   4.3. الدروس المستخلصة
   5.3. الطريق إلى أمام

4. البنية الأساسية للأرض والموارد الطبيعية
   1.4. الغاية
   2.4. السياق
   3.4. الاسترشاد
   4.4. الدروس المستخلصة
   5.4. الطريق إلى أمام

5. تقييم القدرات والتنمية
   1.5. الغاية
   2.5. السياق
   3.5. الاسترشاد
   4.5. الدروس المستخلصة
   5.5. الطريق إلى أمام

6. إعلان مراكش

مراجع

1. مقدمة

الآن هناك حقيقة دامغة مهمة
فيما يخص المركبة الفضائية الأرض،
وهي أنها لم تأت ومعها كتيب تعليمات طريقة الاستعمال

د. بوكمنستر فولر

تبين المؤشرات أن الانتقال من الحياة القروية إلى الحضرية مرشح للاستمرار والتصاعد في العقود المقبلة. كان هناك ميل في الماضي إلى الحفاظ على فصل صارم بين المشاريع البيئية الحضرية والقروية. وهذا تمييز مفهوم، رغم كون إحدى عواقب هذا التمييز هو أن مساحات واسعة من الأراضي هي في تحول من المجال القروي إلى المجال الحضري تبعا لهجرة الساكنة نحو النمو الحضري لإشباع الحاجة إلى العمل والتحسين المحتمل لنوعية الحياة.

لقد أصبح الآن مقرا به على نطاق واسع أن هناك اعتماد متبادل اقتصادي واجتماعي وبيئي بين المناطق الحضرية والمناطق القروية وأن هناك حاجة لمنهجية متوازنة ومتبادلة التداعم لتنمية المنطقتين. والاعتبار الخفي لوجود تنمية قروية متميزة تماما عن التنمية الحضرية لم يعد واردا وتم استبداله بمنهجية التنمية القائمة على الترابط بين الحضري والقروي. الترابط بين الحضري والقروي يتوقف على التدفق المتنامي لرأس المال (العمومي والخاص)، وللأشخاص (الهجرة والانتقال للعمل) وللسلع (التجارة) بين المناطق الحضرية والمناطق القروية. ومن المهم أن نضيف إلى هذه النشاطات تدفق الأفكار، وتدفق المعلومات، وتدفق انتشار المستجدات.

المظاهر المتعددة الأبعاد للعلاقات الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي

الترابط لا يقتصر على معنى تصنيفي للجوار. المطلوب هو مقاربة متعددة الأبعاد، ومتعددة الاختصاصات لتحسين التنمية. إن الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الذي تترابط فيه العلاقة البينية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الحضري والقروي هو وحده القادر على وضع الأساس للرفاهية البشرية.

استثمارات ملائمة في البنية الأساسية

إن البنية الأساسية الملائمة، مثل النقل، والاتصال، والطاقة، والخدمات الأساسية، هي العمود الفقري لتطوير منهجية الترابط بين الحضري والقروي. والاستثمار الملائم في البنية الأساسية، لا سيما في البنية الأساسية للنقل، يحسن من الإنتاجية القروية ويمكن من الوصول إلى الأسواق، والوظائف الخدمات العمومية لكل من الرجال والنساء.

الاستقرار البشري لم يعد ممكنا إعطاؤه مجرد مفهوم قروي وحضري

المدن الهائلة والقرى تمثل مجرد نهايتين متطرفتين لاستمرارية واحدة. وتجاهل إمكانية تحسين ظروف العيش في المدن الصغيرة يعني جهل فضاء العيش المستقبلي لأغلبية الناس. لذا، من المهم أن تقر الحكومات على المستويين الوطني والمحلي (البلدي) على حد سواء بأثر أعمالها التنموية على المناطق الحضرية والقروية والدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه السياسات في تخفيف حدة الفقر. هناك حاجة للوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية والتنوع الكائن في طبيعة هذه الروابط.

التنوع الإقليمي والموضوعي

إن عدم وجود النظرة التمييزية يجعل الحلول أمرا مستحيلا. إذ لم يعد ممكنا استعمال الملاحظات الشمولية كمدخلات قابلة للتعميم تقود إلى خطة عمل شمولية قياسية. فالتحديات المتعلقة بالبلدان، والأقاليم والمواضيع لا يمكن استهدافها بصورة متساوية. والعقل البشري غالبا ما يخلق فئات مثل "حضري – قروي" ليفاضل بين أغراض تقود إلى سيرورة دائمة، مفاضلة يفرضها على سبيل الاصطلاح، كوسائل لخلق فئات مناسبة تقوم على :

1. المدن الهائلة ذات التطور الواسع، مع التركيز على النجاح الاقتصادي (النموذج الأسيوي).
2. السكنى البشرية ذات الاستعمال التخطيطي للأرض كمقاربة حكومية، من أجل تنمية متناسقة (نموذج الأقاليم الأوروبية).
3. التنمية القروية – الحضرية مع التركيز أساسا على الوسط القروي، وبتنسيق أقل في مرحلة التمدين (المقاربة الأفريقية والأمريكية اللاتينية).

إن تمييزات كالتي ذكرناها تحمل، على أي حال، مخاطر العلاقة المتبادلة في المكان وفي الموضوع. على التركيز الآن أن يقوم على إرساء التنميط الحالي غير المناسب على ما هو أفضل. فكل صناعة للقرار عليها أن تأخذ بالاعتبار حقيقة كوننا نجلس جميعا في نفس السفينة الفضائية "الأرض". وهذه الوثيقة تضع قاعدة لصناعة القرار من أجل خلق ظروف عيش حضرية – قروية مستدامة، من خلال التركيز على التحسين القائم على ثلاثة ركائز :

- المؤسسات وتدبير الشأن العام
- البنيات الأساسية للأرض والموارد الطبيعية
- تقييم القدرات والتنمية

في الوضعية المثالية، يقوم التعاون البشري ضمن تنوع ثقافي بتطوير تدبير جيد للشأن العام وسياسة جيدة للأراضي، يقودان إلى ظروف عيش حضرية – قروية مستدامة.- في الشكل 1 صورة مبسطة لهذه العلاقة الترابطية.

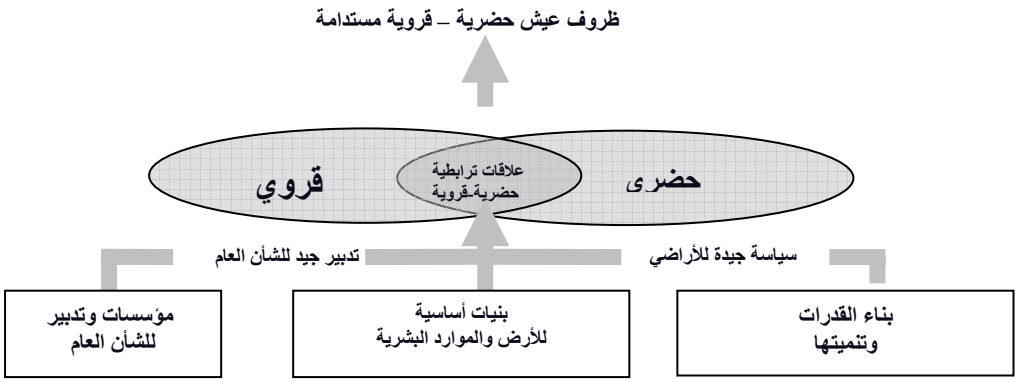

الشكل 1 : صورة مبسطة للعلاقة الترابطية بين الحضري والقروي

(مخطط بياني: ستيغ اينمارك)

2. التركيز على القرائن

المعرفة نوعان. إما أن نعرف الموضوع بأنفسنا، أو أن نعرف أين نجد المعلومات عنه.

صامويل **جونسون**

يتضمن موضوع هذا التقسيم بين الحضري والقروي عددا من المواضيع الأساسية مثل :

- **الراوبط بين الحضري والقروي.** القضايا ذات الصلة هنا تعود إلى الاختلاف في الاحتياجات بين الوسط الحضري والوسط القروي، والحاجة الملحة إلى مقاربة سياسة متوازنة في تلبية تلك الحاجات عن طريق وضع بنيات أساسية حضرية وقروية مستدامة.

- **التوسع الحضري والهجرة القروية.** القضايا ذات الصلة هنا تعود إلى المشاكل داخل المناطق الحضرية الهامشية، والحاجة الملحة إلى سياسة شمولية للأراضي للتعامل مع هذه المشاكل عن طريق بناء منظومات مستدامة للسيطرة على الأراضي واستعمالها.

هذه القضايا تفصح عن نفسها بصورة مختلفة وفي أقاليم مختلفة من العالم ؛ ويتجلى ذلك بوضوح في النظر إلى العالم المتقدم مقارنة بالبلدان النامية والأقطار التي هي في طريق النمو. ومسألة ضمان أن تكون جميع البلدان مستهدفة بصورة متساوية هي مسألة معقدة، والجواب سيكون مختلفا تبعا لمستوى نضج الأشخاص ذوي القدرات ونوعيتهم وعددهم في كل بلد. وبالتالي، لا يمكن للتوصيات المتعلقة بمواجهة المسائل الأساسية ذات الصلة بالتقسيم بين الحضري والقروي إلا أن تكون في شكل مبادئ.

إن الهجرة من المناطق القروية إلى الحواضر وما ينتج عنها من توسع في البيئة شبه الحضرية تؤثر على المدن، والحواضر الكبرى، والمدن العملاقة. ويبين الشكل 2 مفهوم الحركة من البيئة القروية إلى البيئة الحضرية.

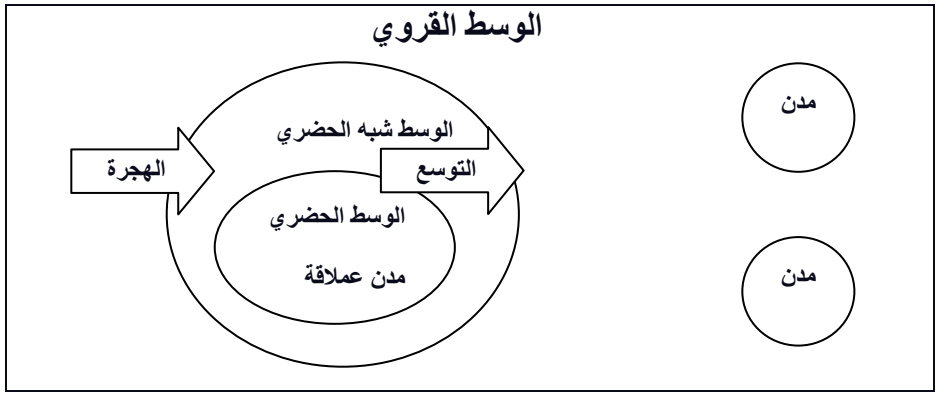

الشكل 2 : مخطط مفاهيمي
(مخطط بياني : ستيغ اينمارك)

1.2 الروابط بين الوسط القروي والوسط الحضري

نظرا للتشابهات الاقتصادية، والديموغرافية والبيئية بين المناطق القروية والمناطق الحضرية، فإن هناك حاجة لتطوير مقاربة تنموية قائمة على الروابط بين الوسط القروي والوسط الحضري تعتبر المناطق الحضرية والمناطق القروية على أنهما نهايتا الاستمرارية السكنية البشرية. بذلك يجب أن يشجع النقاش الحالي بشان البعد القروي للتنمية الحضرية المستدامة سياسات داعمة للتمدين وفي نفس الوقت مواجهة لتحدي الاستثمار المتزايد في البنيات الأساسية المادية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحسين الإنتاجية القروية والوصول إلى الأسواق. ففي الوقت الذي يقبل فيه السكان الباقون في المناطق القروية التحضر الذي لا مفر منه، يجب أن تضمن لهم مستويات وشروط عيش لائقة. وهذا يجب أن يتم بطرق مقبولة لهم وملائمة لنمط حياتهم.

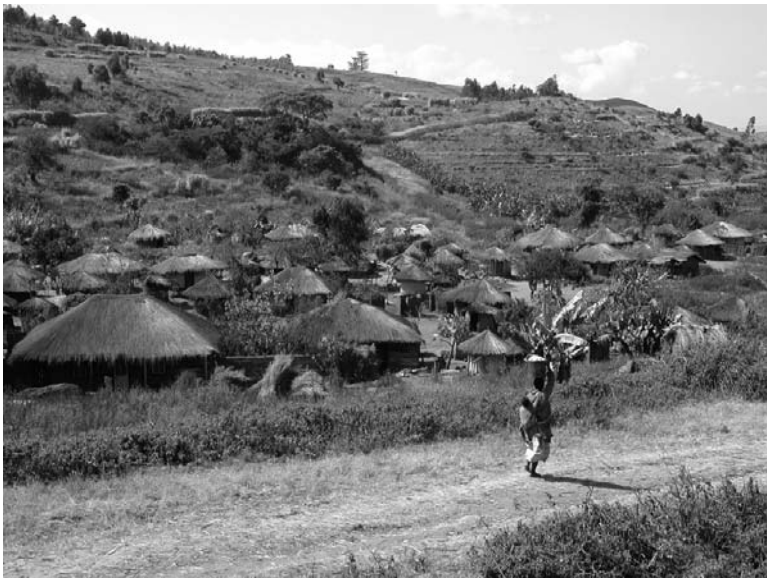

الشكل 3 : قرية في مالاوي، 2002
(تصوير : ستيغ اينمارك)

يجب أن لا تقوم التنمية القروية على سياسات تعيق الهجرة من القرى إلى الحواضر بل بالأحرى على الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المناطق القروية وعلى الحاجة إلى إسهام فعلي للمناطق القروية في النمو الاقتصادي من خلال إنتاجية فلاحية وغير فلاحية متزايدة. والبنية الأساسية القروية الجيدة هي شرط ضروري لتحسين الإنتاجية في المناطق القروية وكذلك لتعزيز ولوج المنتوج الفلاحي كلا من سوق المناطق الحضرية وسوق التصدير. وهذا يدفع إلى المقدمة الحاجة الملحة للبلدان النامية إلى وضع وتطبيق سياسات واقعية في مجال البنيات الأساسية القروية-الحضرية المحلية ضمن سلسلة من سياسات الإسكان البشري على الصعيد الوطني. لذا، فإن مواجهة التغرات بين البنية الأساسية في المناطق القروية والمناطق الحضرية تتطلب في العديد من البلدان النامية عملا حكوميا أكثر كما بين دون أوكبالا ذلك في مؤتمر مراكش.

إن المقاربة التقليدية الصارمة للتنمية الحضرية باعتبارها متميزة عن التنمية القروية لم تعد تنطبق على الواقع، نظرا للتكامل القائم بين وظائف وتدفقات السكان، ورأس المال، والسلع والخدمات، والتشغيل، والإعلام، والتكنولوجيا بين المنطقتين. فالمناطق القروية والمناطق الحضرية تعتمد على بعضها البعض اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

لم يعد هناك أي مجال لاختيار حاسم بين سياسة حضرية وأخرى قروية، فالممثلون القرويون والمناطق القروية ينظرون إلى المدن ويحتاجون إليها "كمراكز أو مكائن للنمو الاقتصادي". والمدن من جهتها ينبغي أن تنظر إلى المناطق القروية وتحتاج

إليها كفضاءات للعيش مستقلة ولا غنى عنها. على الطرفين أن يمارسا شراكة متوازنة. وكلما وقع ترجيح لهذا الجانب أو ذالك، حتى لأسباب سياسية، كلما ضاع التوازن بينهما، كما ذكر البروفسور ماجيل في مراكش 2003.

واستشهادا بكلمات الأمين العام في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بجنيف سنة 2003 : من الضروري " بعد فترة من التجاهل، أن نعيد التنمية القروية إلى مركز أجندة التنمية، مع ملاحظة أن المناطق القروية في العالم هي حيث تكون الحاجات أكبر والمعاناة أشد وطأة ". هذه الرسالة لها أهمية خاصة لأفريقيا، لأن في هذه القارة، ولزمن طويل قادم، يعيش السكان في غالبيتهم في مناطق قروية.

إن تمدين المناطق القروية غالبا ما يفهم على أنه تبنى أنماط الحياة المدنية وتبنى أنماط التفكير المدنية بصورة متزايدة. بدلا من ذلك، ترجح أجندة OECD مفهوم إقليم المدينة أو حتى مفهوم المدينة المركبة الذي يغطي كلا من المناطق الحضرية والمناطق القروية، والذي ينشد تنافسية إقليمية مشتركة أو حتى تنافسية وطنية من خلال التعاون البيني الجماعي.

ولأجل الوصول إلى أرضية قائمة على هذه التطويرات والمناقشات، ليس من المثير للدهشة أن يدعو برنامج الأمم المتحدة للإسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وضع نهاية لثنائية الحضري-القروي. هناك حاجة. بدلا من ذلك، إلى تدعيم الروابط بين الحضري والقروي.

2.2 الامتداد الحضري والهجرة القروية

أدت التنمية الصناعية وظهور راس المال خلال القرن الأخير إلى نمو المدن الكبيرة. ويتجلى هذا التنامي بصورة أكبر في البلدان المتقدمة بسبب النسب العالية للولادات. وقد دفع نقص الخدمات الأساسية في المناطق القروية بساكنة المناطق القروية إلى المدن، وهي هجرة لها تأثير سلبي على المجموعة القروية والفلاحية، وفي نفس الوقت تفسد البيئة الحضرية وتقلل من نوعية العيش لكون البنية الأساسية غير كافية لتحمل هذه الأعداد الكبيرة من السكان (مما يؤدي إلى ما يدعى طبع الحواضر بطابع القرى).

إن العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي لم تكن دائما إيجابية ومفيدة لكل من طرفي العلاقة. فالمدن وامتداد ضواحيها تبتلع الأرض الفلاحية المنتجة، وتستغل مصادر المياه. وتلوث البيئة القروية، وتتحول إلى بالوعات للنفايات الحضرية. ومن جهة أخرى، نادرا ما يتم توسع المدن وبناؤها بصورة ناجعة. فكثيرا ما تبقى مناطق قروية ضمن المدن وضواحيها القريبة، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة القرى الحضرية مع سيطرة لظاهرة الزراعة الحضرية.

إستنادا إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة للإسكان، 60 % من ساكنة العالم سوف يعيشون في مناطق حضرية في حدود سنة 2015، كما يقدر أن 90 % من الزيادة في عدد السكان ستكون في المناطق الحضرية. وأغلب هذه الزيادة ستكون في أحياء المدن الفقيرة وفي الأراضي الحضرية المحتلة عشوائيا في البلدان النامية.

الشكل 4 : سكن عشوائي في كاب طاون جنوب أفريقيا 2004
(تصوير : ستيغ اينمارك)

في جميع هذه البلدان يجب تشجيع المراكز الحضرية أو الأماكن المركزية كلما أمكن ذلك، وانفتاحها على المناطق القروية، والقيام بنشاطات تدعى " التركيز اللامركزي ". إن ذلك سوف يعمل على خلق استمرار أكبر ويؤدي إلى توازن بيئي طبيعي أفضل. والمراكز الكبرى ذات البعد الواحد، تلك التي ترتكز أساسا على متطلبات الساكنة الحضرية، هي في الغالب نتيجة انعدام مثل هذه الشبكات من البنيات الأساسية المستقرة في المناطق القروية. وتصبح بالتالي أكثر فأكثر أماكن للتفريق المتسع بين جزر مسيجة معزولة من السكان " المحظوظين " ومن الأحياء المتنامية من السكان "المحرومين". وفي ظروف كهذه لا ينبغي أن يندهش المرء من تنامي ظاهرة الإجرام.

يتعين على المراكز الحضرية والمجموعات القروية التحدث بصراحة وانفتاح وبدون أفكار مسبقة عن كيفية تمكنها من تحمل وتكميل وإراحة وتقوية بعضها البعض، في مجالات مثل أوضاع مشاكل النقل و البيئة، والسيطرة على استعمال الفضاءات المفتوحة، وتشجيع استعمال الطاقة المتجددة، والسياسات الاقتصادية والضريبية المشتركة لاستجلاب المستثمرين ورؤوس الأموال الضرورية. لدى OECD أفكار واضحة عن هذا الأمر : "إن زيادة التنافسية لدى المناطق تتضمن إجراء تحسينات في كل من المناطق الحضرية والمناطق القروية". لذا، فالأمر يتعلق بسياسة مشتركة للمواقع. الأمر يخص العمل سوية بدلا من العمل ضد بعض، كما كانت عليه الممارسة لزمن طويل. والأمر يتعلق أيضا بتطوير منظومة حضرية متوازنة ومتعددة المراكز وبعلاقة جديدة بين المدينة والريف كما وصفها البروفسور ماجيل سنة 2003.

نظرا للتوسع السريع للمدن العملاقة وضواحيها، يجب وضع هيكلة إقليمية للإسكان تجمع بين الكثافة، ودمج الاستعمالات المختلفة للأراضي، والمركزية التعددية ودرجة استيعاب أنظمة النقل العمومي والمنشآت العمومية. هذه هي متطلبات إنجاز الأهداف البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية للاستدامة. يجب أن تعطى الأولوية إلى الإبطاء في وتيرة التوسع الحضري. وللقيام بذلك يجب تحسين ظروف العيش والأسس الاقتصادية للمناطق القروية، وحث الساكنة القروية على البقاء هناك. لذا فإن من الضرورة الحيوية تشجيع أنماط جديدة من التعاون بين المدن بعضها تجاه بعض، وبينها وبين المدن الصغيرة والقرى على المستوى الإقليمي.

3.2 سياسة الأراضي

تهتم سياسة الأراضي باستعمال الأرض والحفاظ عليها لتحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية وهي تعمل من خلال وضع أهداف خصوصية وعمومية واقعية ملموسة، عن طريق، مثلا، تعزيز إمكانية التملك لجميع الأشخاص مع احترام الاحتياجات والمتطلبات المحلية. وهي تهتم بتوفير الموارد، ولا سيما حقوق استعمال الأراضي، من اجل بلوغ الفاعلية القصوى المتطابقة مع البيئة الطبيعية ورفاهية المجموعة السكانية، على المدى القصير والطويل.

السياسة الأرضية هي عبارة عن مجمل المقتضيات الاجتماعية – الاقتصادية التي تتحكم في كيفية استعمال الأراضي وفي كيفية اقتسام الفوائد المستحصلة من الأراضي. ويتعين عليها توفير إطار متوازن ومندمج يمكن من خلاله تلبية احتياجات كل من المجتمعات الحضرية والقروية، والتعامل مع الموارد ذات الصلة بالأرض مثل المياه، والغابات، والتربية. يجب خلق توازن بين استغلال الأرض واستعمالها وصيانتها كمورد، بصورة تلبي احتياجات الحاضر بدون تعريض إمكانية الأجيال المقبلة لتلبية احتياجاتها للخطر. فالهدف الأول لسياسة الأراضي هو التنمية المستدامة.

تقدم إدارة الأراضي السياق الذي يتم في إطاره تحديد وتسجيل ونشر المعلومات بخصوص ملكية الأراضي وقيمتها واستعمالها عند تنفيذ سياسات تدبير الأراضي كما رسمتها الخطوط التوجيهية لإدارة الأراضي، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة. ومن شأن وجود إطار قانون مناسب لتخطيط الأراضي واستعمال الحقوق المتصلة بها، أن يعزز إمكانية وقدرة نظام إدارة الأراضي على خدمة الاحتياجات المجتمعية في منظور الحكومة ومنظور المواطن على حد سواء.

تحتاج قواعد وأنظمة إدارة الأراضي إلى أن تطبق من خلال أنظمة عملياتية وإجراءات تتصل بحيازة الأرض وقيمتها واستعمالها. ويجب أن تتضمن القواعد التنظيمية ما يلي :

- تخصيص حقوق الأراضي، وتحديد الحدود، وطرق انتقالها من طرف إلى آخر من خلال البيع، والإيجار، والإعارة. والهبة، والإرث، وحل النزاعات ؛
- الرقابة على استعمال الأراضي. والتخطيط، والتنفيذ، وحل النزاعات ؛
- التقييم، بواسطة جمع المداخيل من خلال التثمين والضرائب، وحل النزاعات.

يجب النظر إلى تسجيل الأراضي وعمليات المسح على أنها جزء من المستوى العملياتي لإدارة الأراضي، يقدم أنظمة وإجراءات تسهل تطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة بالأراضي.

يتم الحصول على الرقابة على استعمال الأراضي، أساسا، من خلال تهيئة وتبني مخططات قائمة على المناطق ومرتبطة بأنظمة لاستعمال الأراضي يجري إنفاذها من جانب الحكومة المركزية والإدارات المحلية. بهذه الطريقة، يكون التخطيط، والتنمية والرقابة، مكونات مترابطة فيما بينها للرقابة على استعمال الأراضي.

لامركزية تخطيط استعمال الأراضي وصنع القرارات تنتج عنها مباشرة مسألة المؤسسات والمنظمات المحلية المناسبة لتسيير هذه المهام. وهذه المؤسسات والمنظمات يجب أن تكون قادرة على التعامل مع المنازعات في اتجاه ملموس ومباشر جدا. وفي سياق الاستدامة، من الطبيعي أن يكون النزاع بين المكاسب والاحتياجات من جهة، ومخاوف الأجيال القادمة من جهة أخرى، أمرا غاية في الأهمية. وهذا يرتبط بصلب مضمون مصطلح "التنمية المستدامة" التي تعرف بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون تعريض إمكانية الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها للخطر" كما عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (1987). فالوصول إلى الأرض وإلى السكنى معترف به الآن على أنه ذو أهمية مركزية للتماسك الاجتماعي وعنصر أساس للتنمية المستدامة.

4.2 تنمية الأراضي

لم يعد هناك أي بديل عن وضع واستعمال سياسة حضرية – قروية للأراضي. ومن أجل إعادة بناء وتطوير التوازن في العلاقة بين الحضري والقروي، فإننا نحتاج إلى تقليص حدة الفقر في المناطق القروية والحضرية على حد سواء، وإلى بنية أساسية وآمنة في المناطق القروية والحضرية، وإلى برامج لتحديث القرى ونهضة حضرية، واستعمال مستدام للأراضي وتدبير الموارد في المنطقتين معا.

ورد في إعلان بوتسدام القروي 21 (سنة 2000) بأن إطارا مناسبا للظروف يجب أن يوضع ويضمن لكي تتمكن المناطق القروية من أن تتطور كمناطق متعددة المظاهر للعيش وكذلك للنشاطات الاقتصادية والثقافية. ومن أجل ضمان التنمية المستدامة لظروف العيش، يجب إيجاد ردود على التحديات المتشعبة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومفتاح التنمية المستدامة والقابلة للحياة للمناطق القروية يكمن في تنمية الإمكانيات الخاصة، وتنمية قدرات السكان الأصليين وتبادل الخبرات مع الأقاليم الأخرى. يجب أن تعكس الاستراتيجيات التنموية بصورة مناسبة تنوع الظروف الحالية إضافة إلى إمكانيات التنمية ومعوقاتها. يجب أن يكون ممكنا للفاعلين الإقليميين والمحليين التصدي لمشاكلهم بأقصى المستطاع من المرونة.

فيما يتعلق بتنمية الأراضي، يجب إيلاء اهتمام خاص للمناطق القروية من أجل تحقيق التوازن بين التوسع الحضري والهجرة. وفي هذا الشأن يقدم إعلان بوتسدام بعض التوصيات المهمة للتنمية المستدامة في المناطق القروية، مثل :

- وضع سياسة وطنية خاصة بالمناطق القروية ؛
- محاربة الفقر، وتأمين التموين بالغذاء، وتجاوز التفاوت ؛
- الاستثمار البشري وخلق وظائف ومناصب تشغيل أكثر وأفضل ؛
- ضمان الوصول إلى الأراضي والموارد المنتجة وحل النزاعات الناشبة حول استعمال الأراضي ؛
- الحفاظ على أنظمة دعم الحياة الطبيعية وإدماج المظاهر البيئة في جميع سياسات المناطق ؛
- إقامة شراكات متوازنة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية ؛
- خلق بنية أساسية فعالة وضمان الولوج إليها ؛
- تأمين فلاحة وغابات متعددة الوظائف ؛ و
- ضمان تدبير للشأن العام ومشاركة جيدين.

وعلى كل حال، لا يكفي التركيز على المناطق القروية فقط ولو كانت هذه الأخيرة تضم عددا كبيرا من الصعوبات والنواقص. فهناك كذلك حاجة للتركيز على المناطق الحضرية وعلى الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق القروية. ويعبر "إعلان 21 الحضري" عن ذلك بكل وضوح :

- على المدن أن تجهد في القضاء على الفقر وفي تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من خلال تشجيع الفرص الاقتصادية وتمكين القيام بالعمل الرافع لقدرات المجموعة ؛
- على المدن عقد ملتقيات وشراكات متعددة الأطراف لتسهيل خلق الشبكات ؛
- يجب أن يحظى الاعتماد المتبادل بين المدن والأقاليم، بين المحميات الطبيعية الحضرية والقروية، بالاحترام المناسب ؛ و

. على الحكومات الوطنية إيلاء تنمية الأراضي الحضرية أولوية قصوى.

هناك في أوروبا توازن جيد التحديد بين التنمية الأرضية الحضرية والقروية، تحقق من خلال وضع برامج ناجحة للمناطق القروية والحضرية.

3. المفاهيم المؤسسية ومفاهيم تدبير الشأن العام

" الآراء الجديدة محل شك دائما، وتواجه عادة بالمعارضة دون سبب سوى لأنها لا زالت غير معتادة"

جون لوك

1.3 الغاية

يوفر التدبير الجيد للشأن العام الفرصة التي تسمح للسكان وللأشخاص الذين يتبوأ ون مناصب القيادة بالإبقاء على الشفافية والمسؤولية والاستجابة قصد تدبير القضايا الكبرى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. والغاية الأخيرة للتدبير الجيد للشأن العام في هذه الحالة هي توفير قيادة فعالة لدعم تنمية مستوطنات بشرية مستدامة في مواجهة الهجرة المتوقعة والانصهار اللاحق للبيئات الحضرية والقروية.

ويحتاج تدبير الشأن العام إلى وضع نقاط ارتكاز يمكن التعرف عليها بشكل واضح بالإضافة إلى مجالات محددة جيدا من المسؤولية لضمان ثقة الناس وقطاع التجارة في اتخاذ القرارات. والتدبير الناجح والمنسق للعلاقة بين المجالين الحضري والقروي هي واحد من التحديات ذات الأهمية القصوى التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين. ويكتسي تدبير هذه القضايا ذات الأوجه المتعددة، والمعطيات المرتبطة بها، أهمية قصوى في إنجاح هذه المهمة. والتحدي الرئيس من بين هذه التحديات هو أن المهارات المهنية الضرورية لتوفير تدبير ناجع للشأن العام لا يستند إلى مهنة واحدة فقط، وثمة حاجة إلى تجميع مهنيين من تخصصات متنوعة. كما أن هناك دليل واضح بأن هياكل مؤسسية ملائمة وفعالة ومفاهيم لتدبير الشأن العام المستعملة لدعم المبادئ الأساسية تعتبر جزءا أساسيا في التجديدات المطلوبة للتحكم الناجح في المستقبل (ماجيل، أثينا 2004).

2.3 السياق

يتضمن التدبير الجيد للعلاقة بين المجالين الحضري والقروي التفاعل بين عدة قضايا معقدة اجتماعية واقتصادية وبيئية ومراقبات التخطيط وتوفر الأراضي وسوقا عقارية فعالة. والسياسات المندمجة عبر الفارق بين المجالين الحضري القروي أساسية إذا ما كانت ثمة رغبة في التعامل بشكل ملائم مع الضغط على الأراضي والمرافق الاجتماعية. فالضغوط التي تواكب التنمية السريعة تعني وجوب اتخاذ إجراءات ضد الفساد لتوفير ثقة الناس في جميع القضايا المرتبطة بالسياسة التخطيطية والضريبية. وعند وضع هذه السياسات، يجب إيلاء كل العناية لضمان إقامة تكافؤ الفرص بالنسبة إلى الجنسين ومجموعات الأقليات.

إن الاعتراف بالحاجة الملحة لتنمية علاقة مستدامة بين المجالين الحضري والقروي تواكبه الحاجة إلى تجميع المعرفة واستعمالها وتنسيقها انطلاقا من عدد من التخصصات المهنية. وستساهم الوسائل الفعالة في توفير الولوج الحر إلى جميع المعلومات المتعلقة بالسياسات والقرارات حول العلاقة بين المجالين الحضري والقروي في زيادة الثقة في اتخاذ القرار على المستويات العليا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن المهم إحداث هيكلية لتدبير الشأن العام تكون قادرة على التأقلم مع الزمن. وتنمية العلاقة الترابطية بين المجالين الحضري والقروي هي مثل طبيعة العلاقة، إذ هي سوف تتغير مع مرور الزمن، فتدبير الشأن العام الذي كان ملائما عند البداية لن يكون مناسبا عندما ستبلغ العلاقة مرحلة النضج وتظهر احتياجات وتحديات جديدة على أرض الواقع.

3.3 الاسترشاد

ليس الماضي بالضرورة مرشدا جيدا نحو المستقبل. وهذا الأمر هو من بين التحديات الأكثر أهمية التي تواجه تدبير العلاقة بين المجالين الحضري والقروي. غير أن تحليل تجارب الماضي يجب أن يمكن فئة المهنيين من تعلم الدروس وتصميم الهيكليات الملائمة للتدبير للتلاؤم مع احتياجات المستقبل. وثمة معيار يجب استيفاؤه هو أن هيكلية تدبير الشأن العام ينبغي إحداثها لتوفير المرونة قصد إجراء التغييرات المواكبة حسب ما تتطلبه احتياجات العلاقة بين المجالين الحضري والقروي.

وهناك حاجة إلى إقامة نقطة وحيدة للتركيز والمسؤولية لتدبير البيئات الحضرية والقروية على مستوى الشركات من أجل التنسيق والضبط والمراقبة، مع إنشاء مستويات ملائمة من التعاون العمودي والأفقي.

4.3 الدروس المستخلصة

تبين التجارب أن هناك حاجة إلى ما يلي :

- إحداث سلطة ذات مسؤولية على أعلى مستوى. فالعلاقات بين المجالين الحضري والقروي علاقات معقدة، وعدم التوفر على مسؤولية ذات نقطة مركزية وحيدة سيجعلها تتبدد وتفتقر إلى الفعالية ؛
- ضمان عدم سيطرة الحلول التقنية على التدبير الجيد، إذ ثمة ميل إلى جعل المسائل التقنية تسيطر على علاقات المشاريع المعقدة. ويجب أن تكون النقطة المركزية النهائية عند تسليم مشاريع العلاقة بين المجالين الحضري والقروي دائما النقطة الأبرز.
- الحفاظ على مقاربة شاملة للعلاقات بين المجالين الحضري والقروي تشتمل على توازن بين مقاربتي "من القمة إلى القاعدة" و"من القاعدة إلى القمة". فالطبيعة المتعددة التخصصات للعلاقة بين المجالين الحضري والقروي تتطلب مراجعة دائمة لضمان أن كل المجموعات قد تم إدماجها في التدبير.
- وضع إجراءات تدقيق ومراجعة خارجية. فهناك خطر في أن تصبح العلاقة الترابطية بين المجالين الحضري والقروي منحصرة في ذاتها، وقصد الحفاظ على الموضوعية، يجب وضع عملية منتظمة للتدقيق والمراجعة في مرحلة مبكرة.
- الإبقاء على ممارسات عمل عمودية وأفقية. فالطبيعة المعقدة للعلاقة الترابطية بين المجالين الحضري والقروي تعني أن الاتصالات العمودية بشكل رئيسي ستؤدي إلى فشل الاتصالات الأفقية والعكس بالعكس. وينبغي مباشرة العمليات بحيث يتم ضمان كل من الاتصالات العمودية والأفقية وعلاقات العمل.
- إحداث مشاريع متعددة التخصصات ومجموعات للعمل وقوى لإنجاز مهام تناط بها المسؤولية للقيام بأنشطة على المدى المتوسط يتم تفكيكها ما أن يتم إنجاز المشروع، فثمة خطر في الإبقاء على هذه المجموعات بعد انتهاء الفائدة منها لأن ذلك قد يقلص من فعالية التدبير الجيد.
- إقامة حوار منتظم ومتكرر بين الممثلين الحضريين والقرويين. وتعتبر الندوات فرصة لتقاسم الأفكار وتبادل المعلومات، وانعدام مثل هذه الندوات ينطوي على خطر التراجع عن المساهمة وما يتبعه من خيبات أمل في العملية التمثيلية.

5.3 الطريق إلى أمام

الجانب التنظيمي

- إقامة سلطة وحيدة للتنسيق وتطوير مسائل التنمية المندمجة ونشر المعلومات في المجال العمومي ؛
- ضمان نقطة مركزية وحيدة للمسؤولية على أعلى مستوى فيما يخص جميع الهيئات التي لها علاقة بالبيئة الحضرية ـ القروية؛
- وضع قوانين وما يرتبط بها من أنشطة للمراقبة والتطبيق؛
- إقامة هيكلية للتدبير مشتركة بين التخصصات على مستوى الشركات مع أدوار وخطوط للمسؤولية محددة بشكل واضح. ويجب أن يشمل ذلك المحافظين على المعلومات العقارية وأقسام البلدية (مثلا، المخططون الحضريون والقرويون، وأختصاصيو النقل والمهندسون)، والمستثمرون الداخليون سواء في المجالات الحضرية أو القروية والمستعملون الجماعيون وأختصاصيو تكنولوجيا المعلومات/أنظمة المعلومات:
- توفير الإمكانيات والمسؤولية للتعامل مع سياسات محاربة الفساد على جميع المستويات ؛
- توفير الإمكانيات والمسؤولية للمساواة بين الجنسين وبين الأقليات.
- توفير الوسائل للتمكن من إحداث أسواق للعقار فعالة والحفاظ عليها وما يواكبها من أنظمة مناسبة للولوج إلى الملكية والقروض والتمويل.

الجانب التقني

- إقامة معايير ملائمة للاتصال: معايير المعطيات والأشكال وبروتوكولات التبادل.
- إقامة قاعدة للمعطيات مفتوحة أمام جميع المجموعات (جعلها بسيطة قدر الإمكان).
- وضع سجل للمسائل التقنية والحفاظ عليه.

الجانب الإداري

- إقامة مجموعة إدارية مسؤولة أمام سلطة واحدة.
- إقامة شبكة إشهارية واسعة والإبقاء عليها تحت المراجعة الدائمة.
- إنشاء موقع انترنيت عندما يكون ذلك مناسبا وصيانة المنشآت.
- القيام بعمليات تجارية لدعم تبادل وتوزيع المعلومات.
- إقامة مجموعات عمودية وأفقية للحفاظ على اتصالات فعالة.
- وضع سجل للقضايا والحفاظ عليه.

4. البنية الأساسية للأراضي وللموارد الطبيعية

عندما يتعلق الأمر بالملاحظة، يكون الحظ إلى جانب العقول المهيأة فقط.

لوي باستور

1.4 الغاية

كانت الأرض تعد دائما أول مصدر للقوة والثروة. وتستمد ذلك من قدرتها على لفت وجلب الاستثمار ومن كونها رصيدا تتأتى منه موارد طبيعية مختلفة يتم جنيها.

تعتبر معدلات الولادة العالية والإنتاج الزراعي المنخفض وانعدام الخدمات الأساسية في البلدان النامية عوامل ساهمت في الهجرة القروية المكثفة وتوسع المجال الحضري. وقد وضعت الأنشطة البشرية غير المتحكم فيها ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تدهور نوعية حياة الناس ذوي الثروة المحدودة.

وفي هذا الصدد، تدق إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للإسكان (1999) ناقوس الخطر : "عند حلول سنة 2025، سيعيش ثلثا سكان العالم في ظروف تتسم بأزمة للمياه – نظرا إلى أن الزراعة المروية تستأثر بنسبة 70% إلى 75% من استعمال المياه العذبة. كما أن تدهور التربة الذي يتسبب فيه الإنسان قد أصاب فعلا نحو 20% من أراضي العالم الجافة وجعل حياة مليار من السكان في خطر. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم داخل شريط عرضه 60 كلم من خط الساحل. وقد تضرر فعلا ثلث هذه المناطق الساحلية بسبب ضغط السكان والبنيات الأساسية.

وبما أن البلدان النامية تواجه عجزا مستمرا في الأراضي وندرة في الموارد، فإن التحدي الذي يفرض نفسه هو تصور وتنفيذ بنية أساسية ملائمة ومنسجمة في جميع جوانبها المادية والمؤسسية والقانونية والتقنية، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للأعمال ودعمها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وثمة كذلك حاجة إلى تدبير وتخطيط حسنين لاستعمال الأراضي ووضع إطر مؤسسية وقانونية بسيطة وفعالة باستطاعتها أن تنعش سوق العقار وتشجع تحويلات الأراضي للاستجابة جزئيا للاحتياجات المجتمعية المتغيرة ولتطبيق سياسات توطين بشرية ملائمة.

وينبغي أن تكون الأنظمة المعمول بها لتسيير الأراضي وإدارتها قادرة على الاستجابة والتوسع لرفع تحديات احتياجات كل فرد دون تعريض الموارد غير المتجددة للخطر.

ومع تفاقم التوتر بين السلوك البشري وآثاره السلبية على الموارد الطبيعية، يجب على المجتمعات الوطنية والدولية أن تلتزم بالبرامج العالمية للعمل المنبثقة عن القمم والإعلانات المختلفة ومبادرات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

ولصياغة مثل هذه الالتزامات السياسية التي ستساعد في ضمان نجاح الأعمال الموصى بها، من الضروري إرساء حوار بين الفاعلين والمهنيين الرئيسيين ذوي تخصصات متنوعة.

2.4 السياق

يعتبر تسيير الأراضي والموارد نقطة مركزية بالنسبة إلى أغلب المجتمعات. والمسألة الحاسمة هي إيجاد توازن بين القوى الاقتصادية والبيئية حيث يظل الإنسان مشكلا وحلا في الآن نفسه. فالتوسع الحضري المفرط الذي عرفه القرن الماضي قد جلب فئات كبيرة من السكان القرويين. وهذه الهجرة لها عدة تبريرات ومنها:

- انعدام الخدمات الأساسية وبنيات أساسية غير ملائمة في المناطق القروية، وبالنسبة إلى السكان القرويين، تمثل المدن رمزا للثروة والرفاهية؛
- الولوج غير العادل إلى الأراضي بالنسبة إلى السكان الأصليين والأقليات بما في ذلك توفير تسهيلات قروض ملائمة والاستفادة منها؛
- تدهور التربة المترتب على الأنشطة البشرية غير المتحكم فيها وفترات الجفاف المتكررة، والتي تعرض حياة السكان القرويين للخطر في بعض البلدان حيث يصبح الماء موردا نادرا.

إن فشل الحكومات في تطوير مقاربات شاملة وسياسات عقارية وطنية عادلة وممارسات مندمجة قد وضعت ضغطا كبيرا على الموارد من الأراضي. وصارت الموارد نادرة وهشة أكثر فأكثر، وسيكون هذا المعطى سببا أول للفقر وبالتالي سيعرض للخطر حياة الأجيال المقبلة كما أكدت على ذلك بوضوح جميع إحصائيات وتقارير برنامج الأمم المتحدة للإسكان.

3.4 الاسترشاد

يجب أن تتطور الأعمال الحكومية فيما يخص إدارة الأراضي خارج المقاربات القطاعية التقليدية نحو فهم أفضل للعلاقات الترابطية بين المجالين الحضري والقروي والعلاقة الحميمة بين الأرض والبنية التحتية والموارد. ويجب أن تأخذ الأعمال الموصى بها بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة ورغبة السكان. وتظهر التجربة أن مزيجا من المقاربات القانونية والإرادية هو وحده القادر على تشجيع التنمية المستدامة وإلزام السكان بنجاحها.

وبالنسبة إلى المقاربات المندمجة، هناك حاجة إلى تقوية قاعدة المعلومات من خلال إنشاء بنيات أساسية للمعطيات المكانية لدعم عملية اتخاذ القرار ولتطبيق مناهج ومؤشرات موحدة ومعيرة لتقييم النتائج المنجزة.

4.4 الدروس المستخلصة

تظهر التجارب أن ثمة حاجة إلى ما يلي:

- ضمان توفر ما يكفي من المعلومات حول الموارد الطبيعية، وهذا أمر صعب الحصول عليه في معظم البلدان السائرة في طريق النمو بسبب انعدام بنية أساسية لقواعد معطيات وبسبب عدد آخر من العوامل. وفي أغلب البلدان، تعتبر "المعلومات مصدرا للقوة" وتحاول معظم المجموعات المهنية حماية مصالحها على المدى المتوسط من خلال الاستئثار بالمعلومات. ويعتبر ذلك من العوائق الأولى أمام تنمية الأعمال المندمجة. ولا يستعمل صانعو القرارات أدوات ملائمة للمعلومات لمساعدتهم في تحديد المجالات التي تكون موضوع أعمال تنموية والتي قد يكون فيها أثر كبير للاستثمار في البنية الأساسية والخدمات.
- وضع مقاربات مندمجة. المشاريع والأعمال التي تقوم بها المجموعات المحلية تنحرف في بعض المرات عن أهدافها الأولية بالنسبة إلى الغايات الإدارية والانتخابية دون إعادة وضع أهداف على المدى الطويل أو إيلائها أهمية ما.
- تقوية الجماعات المحلية. فعند وضع السياسات وتنفيذها، يكون التخطيط والتصور التشاركي المبني على المواطنين طريقة فعالة لضمان جعل السكان جزءا من العملية.
- إرساء الشفافية فيما يخص اتخاذ القرارات والإعلام والتدبير الجيد للشأن العام. فالفساد يشجع الممارسات غير القانونية التي تخرق السياسات والقوانين المعمول بها.
- وضع آليات بديلة لدر المداخيل لتقليص خطر المشاكل ذات المدى الطويل، مثلا: أدى قطع أشجار الغابات لدر المداخيل إلى نقص في حطب الوقود ومواد البناء. ولتخفيف الضغط على الغابات، من الضروري إيجاد آليات بديلة لدر المداخيل وموارد بديلة للطاقة لفائدة السكان القرويين.
- إرساء ممارسات لتقييم الأراضي. فنظرا إلى وتيرة التوسع الحضري وانعدام القوانين الملائمة وتقييم الأراضي، تتسع الأنسجة الحضرية على حساب المناطق الزراعية الجيدة. وستعمل ممارسات التقييم الجيد للأراضي على تقليص توسع المناطق الزراعية.
- إقامة أسواق عقارية مناسبة وقابلة للاستمرار مع أنظمة وتشريعات مالية تدعمها. فالتوفر على بنية رسمية بعين المكان أمر ضروري ولكن غير كاف لاستقطاب ثروة أكبر، ولكي تعمل الأدوات العقارية لا بد أن تكون ثمة مساندة سياسية.
- إقامة منتدى للنقاش والرفع اللاحق من مستوى ممارسات تدبير الأراضي. ويعطي التوفر على ممارسات محددة وموثقة جيدا قاعدة لانتشار الممارسة الجيدة على عدة مستويات.

5.4 الطريق إلى أمام

- وضع مناهج وعمليات نموذجية لجمع المعلومات، وتشجيع أفضل القنوات لنشرها لتسهيل الولوج إليها من طرف صانعي القرار.
- جمع مهنيين من مختلف التخصصات للاتفاق حول مؤشرات مشتركة قابلة للحساب وللقياس لتقييم أداء النظام.
- قبل القيام بأي عمل، البدء في استشارات بهدف الشروع في حوار أكثر وعيا بالموضوع بين الفاعلين الرئيسيين غايته صياغة التزام عام يساعد في إدماج وتعاون جميع الأطراف المعنية كجزء من المخطط المزمع اعتماده.
- تعتبر المعلومات عنصرا مركزيا يتعلق بعملية وتنفيذ القرارات البيئية. ويتمثل العمل الرئيسي في إفهام السكان المعنيين دواعي التخطيط لسياسة خاصة وماهية الفوائد، قبل مناقشة الوسائل التي يمكن أن تنجز بها.
- تشجيع مقاربات متعددة التخصصات لتدبير الأراضي وتحديد أهداف وأدوات واضحة لتقييم النتائج.
- التحديد الواضح لأنواع ومصادر النزاعات التي تحيط بتدبير الموارد الطبيعية.
- تحديد ومراقبة المؤشرات الخاصة بتنمية الأراضي (المناطق القروية والمناطق الحضرية ومناطق العبور بين المجالين الحضري والقروي).
- إدخال أسواق عقارية فعالة وولوج مناسب إلى القروض.

5. تقييم القدرة وتنميتها

إن الحكمة هي البضاعة الأكثر انتشارا في العالم، لأن كل

إنسان يعتقد أن له نصيبا وافرا منها.

رنيه ديكارت

1.5 الغاية

إن التدبير الجيد للشأن العام والسياسات الشاملة للأراضي والإدارة السليمة للأراضي ومؤسسات تسيير الأراضي هي مكونات أساسية لمواجهة المشاكل المتعلقة بالفارق بين المجالين الحضري والقروي. ويجب تطوير سوق عقارية فعالة ووسائل ناجعة لمراقبة استعمال الأراضي كأدوات أساسية لبلوغ مقاربة مستدامة. إلا أنه في العديد من البلدان ولاسيما في البلدان النامية والبلدان التي هي في المرحلة الانتقالية نحو النمو، لازالت القدرة الوطنية على تدبير العلاقات الترابطية بين المجالين الحضري والقروي غير مكتملة النمو فيما يخص المؤسسات الناضجة والموارد والمهارات البشرية الضرورية.

وفي هذا الصدد، توفر مفاهيم بناء القدرات بعض الإرشادات لتحليل وتقييم احتياجات القدرات ولتشخيص الردود المناسبة لهذه الاحتياجات على المستويات الاجتماعية والتنظيمية والفردية.

2.5 السياق

ما هو بناء القدرات ؟

يعتبر مصطلح بناء القدرات مصطلحا جديدا نسبيا، وقد ظهر في عقد الثمانينات، وله عدة معاني وتفسيرات مختلفة مرتبطة بمن يستعمله وفي أي سياق. ومن المقبول بشكل عام أن بناء القدرات هو مفهوم مرتبط بشكل وثيق بالتعليم والتكوين وتنمية الموارد البشرية. غير أن هذا الفهم التقليدي قد تغير خلال السنوات الأخيرة نحو نظرة أوسع وأكثر شمولا، تغطي الجوانب الاجتماعية والتنظيمية والتربوية.

ويعطي برنامج الأمم المتحدة للتنمية التعريف الأساسي التالي: "يمكن تعريف القدرة على أنها مدى استطاعة الأفراد والمنظمات أو الوحدات التنظيمية على القيام بالمهام بشكل فعال وناجع ومستدام". وينظر إلى القدرة على أن لها بعدين:

- **تقييم القدرة** أو التشخيص هو قاعدة أساسية لصياغة استراتيجيات منسجمة لتنمية القدرة. وهذه عملية منظمة وتحليلية يتم فيها تقييم الأبعاد المتنوعة للقدرة داخل سياق أنظمة أوسع، بالإضافة إلى تقييمها لفائدة هيئات خاصة وأفراد داخل النظام. ويمكن إنجاز تقييم القدرة بعلاقة مع مشاريع مانحي التمويلات مثلا، فيما يخص إدارة الأراضي، أو يمكن أن ينجز كنشاط للتقييم الذاتي ضمن البلد.
- **تنمية القدرة** هو مفهوم أوسع من تنمية الموارد البشرية لأنه يتضمن التركيز على النظام بأكمله، والبيئة، والسياق الذي يعمل فيه الأفراد والمنظمات والمجتمعات ويتفاعلون. وحتى إن تم التركيز على قدرة خاصة تتعلق بإحدى المنظمات التي عليها القيام بوظيفة بعينها، فلا بد رغم ذلك أن يكون هناك اعتبار للبيئة السياسية برمتها واتساق الأعمال الخاصة مع ظروف المستوى العام. ولا تعني تنمية القدرة بالطبع أنه ليس هناك قدرة أصلا، فهي تشمل الاحتفاظ بالقدرات الموجودة لدى السكان والمنظمات وتقويتها ليتمكنوا من إنجاز مهامهم.

أما التعريف الأكثر اكتمالا الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمصطلح تنمية القدرات فهو "... العملية التي يرفع بواسطتها الأفراد والمجموعات والمنظمات والهيئات والمجتمعات إمكاناتها للقيام بالوظائف الأساسية وحل المشاكل وتحديد الأهداف وبلوغها وفهم احتياجاتها التنموية والتعامل معها في سياق أوسع وذلك بطريقة مستدامة". ويلقى هذا التعريف على العموم قبولا واعتمادا لدى مختلف المانحين.

بناء القدرات من أجل تحسين العلاقات بين المجالين الحضري والقروي.

من المتفق عليه بشكل عام أن سلامة محتوى الأرض وفعالية سوق العقارات ونجاعة مراقبة استعمال الأراضي، باعتبارها أجزاء أساسية في تسيير الأراضي، هي مكونات حاسمة في أي سياسة للأراضي. وتستند هذه الأنشطة إلى شكل من أشكال بنية إدارية للأراضي تسمح لمجموعة معقدة من الحقوق والحدود والمسؤوليات المتعلقة بالأرض بأن يتم تحديدها وتدقيقها وتسييرها كقاعدة لتطبيق السياسة. وفي هذا السياق، هناك مجموعة كاملة من مبادئ وخيارات تنمية القدرات وتنمية الموارد البشرية يمكن أخذها بعين الاعتبار.

ويفترض تحسين العلاقات بين المجالين الحضري والقروي تبني أعمال استراتيجية على المدى الطويل. ويشمل ذلك: صياغة الأهداف السياسية، واعتماد سياسات مناسبة لتنمية الأراضي وأدوات سياسية لتطبيقها، وإقامة الإطار القانوني للتعامل مع قضايا تنمية الأراضي بصفة عامة وبالخصوص الفارق بين المجالين الحضري والقروي، وإقامة هيكلية مؤسسية ملائمة تكون فيها المهام والمسؤوليات محددة بشكل واضح ومبنية على مقاربة لامركزية؛ وتنمية الموارد البشرية والمهارات الضرورية لمواجهة هذه القضايا على صعيد الحكومة الوطنية أو المحلية وعلى صعيد المجتمع بشكل عام؛ وأخيرا هيكلة الهيئات المهنية مثل الهيئة الوطنية للمساحين المسؤولة عن تنمية ومراقبة الضوابط المهنية والأخلاقية وتطوير الكفاءة المهنية والتفاعل مع الوكالات الحكومية لتطوير أفضل الظروف والخدمات.

ويمكن في هذا السياق التعامل مع تنمية القدرات في المجتمع على ثلاثة مستويات كما أكد على ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

- **على مستوى المجتمع**، الذي يتضمن الأهداف السياسية وسياسات تنمية الأراضي والأدوات السياسية والإطار القانوني؛

- **على المستوى التنظيمي**، الذي يتضمن البنيات الأساسية المؤسسية والتدبير الجيد للشأن العام، والإعلام والتكنولوجيا والاتصال، ومعلومات البنية الأساسية للفضاءات، والهيئات المهنية؛

- **على المستوى الفردي**، الذي يشمل الموارد البشرية والمهارات من خلال أنشطة التعليم والتكوين والتطوير المهني المستمر.

إن اعتماد سياسة شاملة حول تنمية الأراضي مسألة ذات أهمية قصوى إذ إنها ستوجه الإصلاح التشريعي الذي يؤدي بدوره إلى الإصلاح المؤسسي وأخيرا إلى التطبيق بكل متطلباته من الموارد التقنية والبشرية.

غير أن بناء القدرات ليست عملية تسير في خط مستقيم. فأيا كانت نقطة البداية وأيا كانت المسالة الموضوعة حاليا نصب الأعين، قد تكون ثمة حاجة إلى الاقتراب أو الابتعاد للنظر إلى الظروف والعواقب على المستوى الأعلى أو الأدنى. ويجب أن ينظر إلى بناء القدرات على أنه منهجية شاملة تهدف إلى توفير نتائج مستدامة من خلال التقييم والتعامل مع مجموعة كاملة من القضايا الهامة والعلاقات فيما بينها.

3.5 الاسترشاد

عندما تتعلق إقامة مشروع أحد المانحين بإحداث بنيات أساسية لإدارة الأراضي في البلدان النامية أو التي هي في مرحلة انتقالية نحو النمو، فإن من الأهمية بمكان وجوب إدماج جانب مراقبة استعمال الأراضي في مقاربة شاملة دون فصل بين مشاكل استعمال الأراضي الحضرية والأراضي القروية. ومن المهم كذلك إدماج مسألة بناء القدرات كأحد المكونات الأساسية التي تتم مواجهتها رأسا وليس كمسألة إضافية. وفي الواقع، يجب التعامل مع مثل هذه المشاريع كمشاريع لبناء القدرات في حد ذاتها. وبينما ينبغي مواصلة إيلاء الاهتمام بالمشروع، يجب التركيز أولا على بناء القدرات للاستجابة للاحتياجات على المدى المتوسط والمدى الطويل قصد التعامل مع مشاكل إدارة وتنمية الأراضي بما في ذلك العلاقات بين المجالين الحضري والقروي. أما المقاربة الشاملة جيدة فهي تتجلى في استقصاء أربع خطوات تمثل تدبيرا استراتيجيا جيدا: أين نحن الآن؟ وأين نريد أن نكون؟ وكيف نستطيع الوصول إليه؟ وكيف سنظل فيه؟ وهذه المقاربة منسجمة مع مفهوم بناء القدرات الواسع الذي يهدف إلى التقييم والتنمية والاستدامة.

4.5 الدروس المستخلصة

تظهر التجارب أن ثمة حاجة إلى ما يلي:

- وضع مقاربة استراتيجية لمشاريع المانحين وضمان إجراءات لبناء القدرات يتم التعامل معها رأسا وليس كمسألة إضافية.

- تنمية مساطر ذاتية للتقييم داخل البلد لتحديد احتياجات القدرة بالنظر إلى العلاقات بين المجالين الحضري والقروي، والتماس الإجراءات الضرورية لتنمية القدرات فيما يخص السياسات والإطار القانوني والهياكل المؤسسية والموارد البشرية والمهارات.

- تشجيع وضع سياسة شاملة وتبنيها حول تنمية الأراضي وإقامة مقاربة شاملة لتسيير الأراضي تمزج بين "تخطيط المدن والأرياف" و"وضع السياسات وتحديدها" في إطار نطاق مهني واحد.

- المطالبة بالحاجة إلى مقاربة لامركزية للتخطيط المكاني يعترف بالاحتياجات المحلية. وتبرير ذلك أنه كيفما كانت النتيجة المترتبة عن نظام لامركزي لصنع القرار، فلا بد من الاعتقاد بأنه القرار الصائب بالنظر إلى الاحتياجات المحلية. ويجب أن يكون الهدف من مقاربة لامركزية هو حل المهام على أدنى مستوى ممكن حتى يتم إدماج المسؤولية عن اتخاذ القرار مع المحاسبة حول الآثار المالية والبيئية.

- وضع فاصل واضح للواجبات والمسؤوليات بين الحكومة الوطنية والحكومة المحلية (اللامركزية). وضمان تطبيق مبادئ التدبير الجيد للشأن العام عند التعامل مع الحقوق والقوانين والمسؤوليات بالنظر إلى موارد الأرض وتنمية الأراضي.

- تشجيع فهم تدبير الأراضي باعتباره مشتركا بشكل كبير بين التخصصات وهو يتضمن مجموعة كاملة من الإجراءات السياسية مثلا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والقضائي والتنظيمي.

- تشجيع الحاجة إلى مقاربة مشتركة بين التخصصات "للإشراف على التعليم" تمزج بين العلوم التقنية والاجتماعية وتربط بين مجالات العلوم القياسية وتدبير الأراضي من خلال تركيز قوي على تدبير المعلومات المكانية.

- إقامة هيئات مهنية قوية مثل الهيئة الوطنية للمساحين تكون مسؤولة عن تنمية ومراقبة الضوابط المهنية والأخلاقية وتطوير الكفاءة المهنية والتفاعل مع الوكالات الحكومية لتطوير أفضل الظروف والخدمات.

- تشجيع الحاجة إلى تنمية مهنية مستمرة قصد الإبقاء على المهارات المهنية وتنميتها وتشجيع التفاعل بين التعليم والبحث والممارسة المهنية.

5.5 الطريق إلى أمام

يشتمل الطريق للتقدم إلى أمام ثلاث خطوات: التقييم والتنمية والاستدامة.

التقييم

يجب أن يتضمن أي تحليل منظم أسئلة مثل :

- هل السياسات حول تنمية الأراضي معبر عنها بشكل واضح ؟
- ما هي الأدوات الموجودة لضبط الأنشطة العقارية البشرية وعلى الخصوص العلاقات بين المجالين الحضري والقروي ؟
- هل الإطار القانوني كاف وملائم ؟
- هل الهيكل التنظيمي يتلاءم مع الواجبات والمسؤوليات المحددة بوضوح ؟ وهل المؤسسات مناسبة لتدبير العلاقات بين المجالين الحضري والقروي ؟
- هل المبادئ المرشدة نحو تدبير جيد معبر عنها بشكل سليم على جميع المستويات الحكومية ؟
- هل الموارد البشرية والمهارات ملائمة، وهل هناك سياسة تحدد عدد المستخدمين والكفاءات المطلوبة فيهم ؟
- هل فرص التعليم والتكوين المناسبة متوفرة ؟

التنمية

يجب أن تطبق إجراءات تنمية القدرات لمواجهة الفوارق التي تم التعرف عليها بواسطة تحليل احتياجات القدرات. ويجب أن تشمل مثل هذه الإجراءات ما يلي :

- تبني سياسة عقارية شاملة تتعامل مع مسألة الفارق بين المجالين الحضري والقروي.
- خلق فرص ملائمة للحوار بين الممثلين والهيئات التابعة لكل من المناطق الحضرية والقروية، مثلا المنتديات والطاولات المستديرة والورشات المشتركة.
- صياغة إطار قانوني ملائم لمعالجة العلاقات بين المجالين الحضري والقروي.
- تطبيق إطار تنظيمي مناسب مع الواجبات والمسؤوليات المعبر عنها بوضوح فيما يتعلق بالتخطيط المكاني ولاسيما العلاقات الترابطية بين المجالين الحضري والقروي.
- اعتماد مبادئ مرشدة واضحة من أجل تدبير جيد للشأن العام.
- اعتماد سياسات تحدد عدد المستخدمين والكفاءات المطلوبة فيهم.
- إقامة خيارات تعليمية ملائمة وكافية على جميع المستويات.

الاستدامة

بالنسبة إلى عملية تشكل تحديا مثل تطوير الاستراتيجيات من أجل تنمية القدرات، تعتبر المراقبة ضرورية. ويجب أن تتضمن مثل تلك الإجراءات:

- إرساء ثقافة للمراقبة الذاتية تقوم فيها جميع الأطراف، الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والمهنيون والمواطنون، بمراجعة ومناقشة التقدم المحرز وتقترح كل تغييرات ملائمة.
- يجب إعادة تغذية العملية بالدروس المستخلصة من أجل تطويرها تطويرا مستمرا.

6. إعلان مراكش

يمكن الإمساك بالعالم بواسطة العمل فقط، لا بالتأمل

جاكوب برونوفسكي

إعلان مراكش حول تحسين العلاقات الترابطية بين المجالين الحضري والقروي.

إن الاتحاد الدولي للمساحين (FIG) وشركاء إعلان مراكش يعترفون بالفارق بين المجالين الحضري والقروي في عدة مناطق من العالم ويؤمنون بأن التزاما بمعالجة هذه القضية أمر أساسي لتوفير ظروف حياة بشرية مقبولة في جميع أنحاء العالم. والعلاقة الترابطية بين المجالين الحضري والقروي من أجل تنمية مستدامة هو موضوع مركزي في الفكرة العالمية حول التدبير الجيد للمجالين الحضري والقروي.

ويوصي الإعلان بتطوير سياسة عقارية وطنية شاملة تتضمن ما يلي :

- أعمال مؤسسية وحكومية لازمة من أجل توفير تدبير جيد للشأن العام.
- بنيات أساسية لإدارة الأراضي من أجل مراقبة محتوى الأرض وقيمة الأرض واستعمال الأرض.
- أدوات لتقييم القدرات وتنميتها على المستويات المجتمعية والتنظيمية والفردية.

إن المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي للمساحين لها **دور ثلاثي الأبعاد** فيما يخص موضوع العلاقات الترابطية بين المجالين الحضري والقروي من أجل تنمية مستدامة بتعاون مع شركائنا على الصعيد العالمي والوطني والمحلي :

1. هذه المنظمات وأعضاؤها من الجمعيات والأفراد يمكن أن يكونوا متعاونين بحيث يمكن أن يعملوا داخل المجتمع كمنمين أو منظمين أو مستشارين إلى جانب المنظمات القائمة داخل المجتمع.
2. يمكن أن يكونوا وسطاء بين السكان والسلطات التي تتحكم في الولوج إلى الموارد والسلع والخدمات.
3. يمكن أن يكونوا مستشارين للهيئات الحكومية حول التغييرات السياسية للزيادة في الاستفادة المحلية من الموارد ولتوفير أكبر قدر من الحرية لاستعمالها بطرق محددة محليا تتضمن الروابط بين المجالين الحضري والقروي.

المراجع

Magel, H. (2003): Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Development. Keynote Speech. 2nd FIG Regional Conference, Marrakech, Morocco, 9 p. http://www.fig.net/council/magel-papers/magel_marrakech_2003_opening.pdf.

Magel, H. (2004): Breathing the Olympic Spirit – The Mission of FIG in the 21st Century. Opening speech at the FIG Working Week 2004 in Athens, Greece, 23 May 2004. 7 p. http://www.fig.net/pub/athens/papers/opening/magel_athens_2004.pdf.

Marrakech Conference Proceedings (2003): Papers and presentations are available at http://www.fig.net/pub/morocco/.

Okpala, D. (2003): Promoting the Positive Rural-Urban Linkages Approach to Sustainable Development and Employment Creation: The Role of UN-HABITAST. Keynote Presentation at the 2nd FIG Regional Conference, Marrakech, Morocco.5 p. http://www.fig.net/pub/morocco/proceedings/PS1/PS1_1_okpala.pdf .

RICS. Dale, P.; Mahoney, R.; and McLaren, R. (2002): Land Markets and the Modern Economy; RICS Leading Edge Series. ISBN 1842191055.

Rural 21 Potsdam 2000: Tagungsband/Conference volume rural 21 .Herausgeber: Bundesministerium für Verbraucherschutz,Ernährung und Landwirtschaft,Bonn , April 2001.

UNDP (1998): Capacity Assessment and Development. Technical Advisory Paper No.3. http://magnet.undp.org/Docs/cap/CAPTECH3.htm.

UN-ECE (1996): Land Administration Guidelines. New York/Geneva. ISBN 92-1-116644-6. (A new edition is in print.)

UN-ECE (1998) Social and Economic Benefits of Good Land Administration. New York and Geneva. http://www.unece.org/env/hs/wpla/welcome.html.

UN/FIG (2002): The Nairobi Statement on Spatial Information for Sustainable Development. FIG Publication Series, No 30. ISBN 87-90907-19-1. http://www.fig.net/pub/figpub/pub30/figpub30.htm.

UN/FIG (1999): The Bathurst Declaration on Land Administration for Sustainable Development. FIG Publication Series, No 21. ISBN 87-90907-01-9. http://www.fig.net/pub/figpub/pub21/figpub21.htm.

UN-HABITAT/FIG (2002): Land information Management for Sustainable Development of Cities. FIG Publication Series, No 31. http://www.fig.net/pub/figpub/pub31/figpub31.htm. ISBN 87-90907-21-3.

UN-HABITAT (1999): Informal Settlement Upgrading: The demand for Capacity Building in Six Pilot Cities. Nairobi. ISBN 92-1-131426-7.

UN-HABITAT (2003): Handbook on Best Practices, Security of Tenure and Access to Land. Nairobi. ISBN 92-1-131446-1.

Urban 21. Global Conference on the Urban Future. Conference Proceedings. Berlin 4–6 July 2000. http://www.bbr.bund.de/index.html?/staedtebau/staedtebaupolitik/urban21.htm.

Wold Bank, Klaus Deininger (2003): Land Policies for Growth and Poverty Reduction. Oxford University Press and The World Bank. Washington. ISBN 0-8213-5071-4.

كان المؤتمر الإقليمي الثاني للجامعة الدولية للمساحين FIG حول " العلاقة الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي من أجل بيئة مستدامة " المنعقد بمراكش، المغرب، من 2 إلى 5 ديسمبر 2003، من تنظيم الهيئة الوطنية لمهندسي المساحة – الطبوغرافيين (ONIGT) والجامعة الدولية للمساحين FIG. وقد انعقد المؤتمر بدعم ومساندة كل من الاتحاد العربي للمساحين (AUS) والمعهد العربي لتنمية المدن (AUDI)، وعدد من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومركز الأمم المتحدة للإسكان (UN-HABITAT)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNCEA).

وكان هدف المؤتمر تسليط بعض الضوء على قضايا مختارة من العلاقات الترابطية بين الوسط الحضري والوسط القروي، وزيادة الوعي بهذا الموضوع المعقد. كما حاول توضيح الروابط بين سياسات الأراضي وإدارة الأراضي.

إن آجندة التفاعل بين الوسط الحضري والوسط القروي حاليا واسعة وتغطي عددا من الاهتمامات. والتفاعل يعني تبادل السلع والخدمات، والناس، والمعلومات، والأموال التي يمكن أن تقدمها هيكليات ملائمة، مثل النقل، والاتصال، والطاقة، والخدمات الأساسية. والبنية الأساسية هي العمود الفقري للتنمية الحضرية- القروية. ومع ذلك، فإن توفرها كثيرا ما ينطوي على تجارة الأراضي [off–trade] والموارد الطبيعية: فالشبكة الطرقية والسككية، وخطوط الطاقة الكهربائية لها تأثيرات سلبية لا سيما على المناطق القروية، ومن خلال تقطيعها للأرض [Landscape]. وتوفير هذه البنية الأساسية الحاسمة يحتاج إلى تحقيق التوازن بين مصالح كل من الجماعات الحضرية والقروية. فذلك هو ما سيضمن مستقبلها المشترك.

بفعل اختلاف وظائفية الأرض بالنسبة للإنسان، فإن سياسات للأرض مختلفة وإدارة للأرض مختلفة يمكن ملاحظتها بين المناطق الحضرية والمناطق القروية في العديد من البلدان. ومع ذلك فبينما تكون التنمية المستدامة للأراضي لكلتا المنطقتين مزيجا معقدا من المظاهر السياسية، والقانونية، والاجتماعية-الاقتصادية والبيئية، فإن رفاهية السكنى البشرية في الفضاء القروي والحضري لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال سياسة مشتركة للأراضي واعتماد سياسة شمولية للأراضي لدعم تسيير مستدام للأراضي.

لقد أثار العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الانتباه إلى الحاجة إلى كل من سياسة مشتركة للأراضي في المناطق القروية والحضرية ومنهجية موضوعية شمولية للوصول إلى تنمية مستدامة للأراضي وتأمين الرفاهية البشرية.

Printing sponsored by:

Hansa Luftbild
German Air Surveys